مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق

د . منى حمدي حكمت(*)

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة مايعتري التعايش السلمي في العراق من معوقات . وعليه تقوم فرضيتنا ، بان هذه المعوقات لاتعزى إلى سبب واحد ولا إلى مصدر واحد ولهذا مازال التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي يتسم بالهشاشة ، وعرضة للتهديد والانهيار في أية لحظة ، فهذا المجتمع المأزوم في علاقاته الاجتماعية بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مفردة التعايش وترسيخها من خلال ممارسة الديمقراطية في العراق بالشكل الذي يكفل الحقوق والواجبات للجميع ، لإعادة الثقة المتبادلة مابين مكونات هذا المجتمع بالشكل الذي يشعرهم بأنهم مواطنين في الدولة .

المقدمة

لاينفرد المجتمع العراقي عن كثير من المجتمعات في العالم بتعدد وتنوع الجماعات فيه على أسس العرقية والطائفية والمذهبية والقومية ، بيد أن مايميز هذا التعدد والتنوع من أن العلاقات بين هذه التنوعات تعد علاقات مأزومة ، وبغض النظر عن أسباب ذلك ، سواء كانت حقيقية أم مفتعلة ، أو إن كانت أسبابها داخلية أم خارجية فان هناك إرهاصات واضحة من عدم الثقة المتبادلة بين النخب السياسية التي تقود الجماعات المكونة للمجتمع العراقي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى انعدام الثقة مابين تلك النخب ومكونات المجتمع العراقي ، إلى الدرجة التي تنذر بخطر كبير تنعكس أثاره على مستقبل العراق برمته .فحجم التناقضات وتراكمها في تاريخ الدولة العراقية يحول دون تحقيق التعايش السلمي . ولكن هل يعني ذلك استحالة بناء أسس لتعايش سلمي حقيقي ؟ لاسيما أن هناك وشائج عراقية تربط مكوناته المختلفة ، وهذه الوشائج من الممكن أن

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

تنتج تعايشا حقيقيا ودائما إذا ماتوفرت لها الأجواء المناسبة ، وفي مقدمتها توافر آليات مناسبة لهذا التعايش .

وللإجابة على هذه الأسئلة ، واتساقا مع مشكلة البحث التي طرحناها ، فإننا ننطلق من فرضية قوامها ان التعايش السلمي ضرورة مجتمعية ، لاسيما في المجتمعات المأزومة مثل المجتمع العراقي ، وهذا التعايش وا جه عقبات في حقب معينة من تاريخه العراق، وهناك إمكانية كبيرة لعودة التعايش مرة أخرى وتجذ يره إذا ماتوفرت الآليات المناسبة التي تكفل الحقوق للجميع لإعادة الثقة المتبادلة مابين جميع مكونات المجتمع العراقي ككل وترسيخ السلم والأمن والديمقراطية والتنمية الشاملة .

لذلك تحاول فرضية البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

1 _ ماذا نعني بالتعايش السلمي ؟

2_ ماهي المعوقات التي تحول دون تحقيق تعايش سلمي حقيقي مابين مكونات المجتمع العراقي ؟

3_ ماهي الآليات المناسبة الكفيلة بتحقيق تعايش سلمي حقيقي ؟

واستنادا إلى ذلك تم تقسيم البحث على المحاور الآتية

المحور الأول : مفهوم التعايش السلمي

المحور الثاني : التعايش السلمي والواقع العراقي

المحور الثالث : معوقات التعايش السلمي في العراق

المحور الأول : مفهوم التعايش السلمي

تعد مفردة التعايش من المفردات المهمة لوجود الأفراد داخل المجتمعات ، بل أن هذه المفردة هي المفردة الأسمى لتواجد بني الإنسان ضمن الدائرة الإنسانية الواحدة القادرة على البناء الإنساني المتضامن. كما ان هذه المفردة لاتخص مجتمعا دون آخر، بل هي لكل المجتمعات، والإنسان بطبيعته يكون متعايشا مع الآخر ضمن مناهج الحوار السباقة. وبالرجوع إلى الدلالة اللغوية للتعايش ، التي هي الأصل في اشتقاق المفردة ، نجد في المعجم الوسيط (تعايشوا) أي عاشوا على الألفة والمودة، (وعايشه) أي عاش معه، و(العيش) معناه الحياة ، وماتكون به الحياة من المطعم والمشرب والدخل والسكن . (1)

وفي علم السياسة والاجتماع يعني التعايش وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين يقبل بعضها آراء البعض وتهضم الخلاف والاختلاف القائم بينهم بعيدا عن مبدأ التسقيط ، والتهميش ، والأحادية ، والتسلط ، والعنف ، والقهر . (2) ومن خلال الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق تفكيره وسلوكه ، فان مفهوم التعايش في تطبيقه المتواضع يحسم أمورا كثيرة من عقبات ومخلفات فكرية واجتماعية يتمسك بها بعض المتزمتين بالطائفية والمذهبية ، وغيرها من الأمور المفتعلة التي تعمل على إثارة وتأجيج الصراع . (3)

وقد يعرض التعايش للانتهاك عندما تنعدم شروطه وتغفل مكوناته عن المساواة والعدالة بالحقوق والواجبات لحد انعدام الثقة في قبول العيش مع الآخر . (4)

وإذا دققنا في مدلول مصطلح التعايش الذي شاع في هذا العصر ، وابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتان اقتسمتا العالم الى معسكرين متناحرين ، نجد أن البحث في مدلول هذا المصطلح وكما يقول الدكتور (عبد الرحمن التويجري) في مؤلفه ((السلام والتعايش مع الأديان)) ، يقود إلى جملة من المعاني المحملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها ، ولكن يمكن تصنيفها إلى مدلولات عدة : (5)

أولا : مدلول سياسي _ أيديولوجي ، يحمل معنى الحد من الصراع ،أو ترويض الخلاف، أو العمل على احتوائه ، أو التحكم في إدارة الصراع بما يفتح قنوات للاتصال والتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية ، وهذا أول معنى عرف به التعايش كمصطلح ، وربما يكون أكثر التعريفات دقة وموضوعية وواقعية .

ثانيا : مدلول اقتصادي ، يحمل معنى التعاون المستمر في العلاقة المبنية مع الاخر في الجانب الاقتصادي .

ثالثا : مدلول ديني _ ثقافي _ حضاري ، يحمل معنى التعايش الديني ، أو التعايش الحضاري ، والمراد به التقاء إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من اجل إحلال الأمن والسلام ، لذا لابد من وجود علاقة تربطنا مع أهل الأديان تكون مبنية على التسامح ، كما أن للثقافة دور في تفعيل التعايش بين الآخرين لما تحمله من

معاني سامية تميزها عن غيرها ، فخصائصها تكمن في أنها ظاهرة إنسانية تعبر عن إنسانية الفرد ، فضلا عن كونها وسيلة في الالتقاء مع الآخرين .

رابعا : مدلول اجتماعي ، يحد من تطرف الصراعات العرقية ، ويكسر من شوكة التعصب القبلي ، ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة ، وينمي الشعور بالأخوة الإنسانية ، ويقضي على الحقد والضغينة ، ويشيع المحبة والتعاون بين الناس ،ويقوي العلاقات بين الأفراد . وبهذا الصدد يذهب ((ابلين بابيت)) إلى تعريف التعايش بأنه من الناحية العملية (إقامة علاقة بين اثنين أو اكثرمن الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش في تقارب يشمل أكثر من مجرد عيش بعضهم بجانب البعض الآخر ، ويشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن ان يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على أساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح) . (6) ويعتقد د. ((غانم جواد)) ان هناك قواعد تحدد التعايش السلمي ومسار العيش المشترك وهي :

1_ احترام الآخر والاعتراف به والتعامل معه .

2_ التوازن بين الحقوق والواجبات دون تمييز .

3_ تعزيز وسائل التعاون والتكافل السياسي والاجتماعي ، وتهيئة شروطهما ، وقيام مؤسساتهما ، وقبول إجراءاتهما . (7)

من خلال ماتقدم ، نجد أن التعايش السلمي يستند إلى خمسة أسس هي : (8)

الأساس الأول : الإرادة الحرة المشتركة ، حيث تكون الرغبة في التعايش نابعة من الذات الإنسانية وليست مفروضة تحت ضغوط أيا كان مصدرها ، أو مرهونة بشروط مهما كانت مسبباتها .

الأساس الثاني : التفاهم حول الأهداف والغايات حتى لايكون التعايش فارغا من اي مدلول عملي ، ليكون القصد الرئيسي من التعايش هو لخدمة الأهداف الإنسانية ولتحقيق المصالح العليا للناس ، وفي مقدمتها استتباب الأمن والسلم ، والحيلولة دون قيام حروب ونزاعات ، وردع العدوان والظلم والاضطهاد ، واستنكارا للسياسات التي تهضم فيها حقوق الشعوب ، ومحاربة العنصرية والطائفية .

الأساس الثالث : التعاون على العمل المشترك لتحقيق الأهداف المتفق عليها ، ووفقا لخطط التنفيذ الموضوعة من قبل الأطراف المتعايشة .

الأساس الرابع : صيانة هذا التعايش بسياج من الاحترام والثقة المتبادلين حتى لاينحرف التعايش عن مساره ، ولاتغلب مصلحة طرف ما على مصلحة الطرف الآخر ، من خلال الاحتكام على القواسم المشتركة ، والى المبادئ والقيم التي لاخلاف ولانزاع حولها .

الأساس الخامس : الاتفاق على إحلال الحوار بدلا من الصراع ، لاستمرار التعايش بين الأطراف . وهذا لايتاتى إلا من خلال وجود بيئة ديمقراطية ، كمسرح للتعايش السلمي، لضمان التفاعل الطبيعي بين الأطراف المتعايشة مع بعضها .

خلاصة القول ، أن التعايش يعني وجود انسجام وألفة بين الجماعات المتعايشة بإرادتها، رغم تباين انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية ، وتوجهاتهم ، وأفكارهم . ولكن في المقابل تجمعهم قواسم مشتركة ، متمثلة بالعيش المشترك على ارض واحدة، فضلا عن المصالح والمصير المشتركين ، وقيام التعايش على تفعيلها وتغليبها على الخلافات والاختلافات ، وصولا إلى منظومة اجتماعية تقوم

على التزام الأطراف بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق التفكير والسلوك ، بعيدا عن سياسة التهميش والتطييف والقهر والعنف .

المحور الثاني : التعايش السلمي والواقع العراقي

أن الشعب العراقي ، كما هو معروف ، متعدد الأعراق والمذاهب والقبائل والأديان، شانه شان معظم الشعوب الأخرى . وهذا التعدد هو من صنع التاريخ والجغرافيا ، وكان مدعاة للوحدة والتآخي والانسجام .

ويعزى هذا التعايش والانسجام الذي ساد بين جميع مكونات الشعب العراقي ، الى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية ، في مقدمتها التراث الحضاري المشترك الذي يعود إلى الحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة .(9) ويعزى هذا التعايش ، أيضا ، إلى تراث الحضارة العربية الإسلامية ومبادئها في التوحيد والتعاون والتسامح وتقبل الآخر . (10)

وهذا التعدد والتنوع في المجتمع العراقي الذي صاحبه تعايشا وتسامحا كبيرين ، ولحقب طويلة من الزمن ، فلم تكن العلاقة بين مكوناته علاقة توتر او احتراب او انغلاق ، فواقع الحال يؤكد أن المجتمع العراقي بمكوناته كان متعايشا سلميا ، وعلى مدى الأزمنة والعصور ، باستثناء ماحصل في بعض المراحل من عمليات اقتتال ، كانت بفعل أطراف خارجية ، أو بفعل القابضين على السلطة ودورهم في ذلك . (11)

ولو لم يكن هذا التعايش والتسامح موجودا لما أمكن لغير المسلمين أن يحيوا في كنف هذا المجتمع منذ قرون ، ففي العهد الملكي كان اليهود من الناحية القانونية على قدم المساواة مع باقي العراقيين ، بل أن عددهم اخذ بالتزايد منذ منتصف القرن التاسع عشر، بسبب هجرتهم من إيران إلى العراق بعدما تعرضوا له من سوء المعاملة في إيران، بل إنهم كانوا يعيشون بحرية تفوق الحرية التي لهم في

أوروبا.(12) وفي شهادة الحاخام((جوزيف الثاني)) في هذا المجال قوله: (مامن مكان كبغداد وجدت فيه أبناء ديني بمثل هذا التحرر الكامل من ذلك القلق الأسود وذلك المزاج الكئيب الصامت، الذي هو ثمرة اللاتسامح والاضطهاد). (13) ويضيف ((حنا بطاطا)) الى ذلك بقوله: (لم يلق اليهود اي معاملة سيئة من قبل الحكومة في العهد الملكي ولم يعانوا أية مضايقات باستثناء مرة واحدة عام 1941 عندما انهارت السلطة في بغداد أبان حركة ((رشيد عالي الكيلاني)) حين هاجمهم بعض من رجال العشائر المهاجرة من المناطق الخارجية) ، إلا أن جيرانهم المسلمون هبوا إلى مساعدتهم ، ومنحوا الملجأ لأطفالهم ونسائهم) . (14)

أن التسامح الاجتماعي في المجتمع العراقي إزاء الأديان الأخرى أدى إلى حدوث تجانس اجتماعي ، وانفتاح وتداخل ثقافي لغوي ، وأعراف وسلوكيات اجتماعية متشابهة ، فالطائفة اليهودية في العراق كانت لغتها عربية إلى الحد الذي استخدمت فيه اللغة العربية في طقوسها الدينية ، وكثير من عادات هذه الطائفة كانت عربية . (15)

كما كانت مساحة التعايش واضحة بين المسلمين والمسيحيين ، ففي عام 1920 شارك بعض أهالي بغداد المسيحيين في احتفالاتهم ، وقاموا بنثر الورود على مواكبهم ، وهذا التعايش يمتد إلى عدة قرون ، ففي عام 1743 قام الحاج حسين الجليلي ، من أسرة

الجليلي المعروفة في الموصل ، بحماية المسيحيين عندما لجؤا إلى الموصل هربا من حملة نادر شاه العسكرية وزودوهم بالسلاح والمؤن والمسكن ، فضلا عن ترميم ثمانية كنائس عائدة للمسيحيين على النفقة الخاصة لتلك الأسرة . (16)

علاوة على ذلك ، نجد ان مساحة التعايش السلمي بين أبناء الوطن تمتد داخل الدين الواحد على الصعيد المذهبي بين الشيعة والسنة ، فغالبا ماجمعت المناسبات الدينية بين الطرفين ، وبصدد ذلك يشير د. ((وميض جمال عمر نظمي))، انه في أيار من عام 1920 جرى عقد احتفالين مختلفين بصورة مجتمعة، وهما (المولد) و(التعزية)، فأمام حشد من العباد قرأ المولد من قبل الملا عثمان، وقرأت التعزية من قبل الشيخ ((محمد مهدي البصير)) بمشاركة الشيعة والسنة معا . (17) ، ناهيك عن حالات المصاهرة التي قامت بين أبناء المذهبين ، ماهي إلا دليل على سعة التداخل والتسامح والتعايش وتقبل الآخر . (18) وحتى الأحزاب السياسية التي قامت في بدايات القرن العشرين ، كانت أحزابا ذات امتداد أفقي تجاوز حدود الطائفة والقومية والمذهب والعشيرة ، مما يدلل على أن البنية الاجتماعية لم تتخندق مذهبيا ولا طائفيا ولا قوميا ، وان شهدت فترة من التوتر الطائفي ، فذلك كان انعكاسا للصراع في البنية السياسية بين الفرقاء السياسيين ، وهو مشهد طارئ واستثنائي ، إذ أن الأصل والقاعدة هو التعايش والتداخل والتسامح . (19)

أما التجانس والانسجام بين الفئات العرقية ، فيمكن استذكار شخصية القائد الكردي ((صلاح الدين الأيوبي)) ، كأنموذج للتمازج التاريخي بين العرب والكرد ، بعد أن أصبح رمزا يعتز به وبقيادته العرب ، ومع إن أنموذج ((صلاح الدين)) قد يبدوا تجاوزا للقاعدة ومحكوما بعوامل منها : المواصفات الشخصية والقيادية الفذة له ، والغطاء الاممي الإسلامي الذي كان يستظل به ، خصوصا وانه قاد حربا ضد الصليبيين . اى أن ثنائية الصراع الإسلامي _ الصليبي وعلوية الهدف العقائدي فيه ، يصبح جامعا إسلاميا بصرف النظر عن الانتماءات العرقية ، ومع ذلك فان عدم تكرار هذا الأنموذج في التاريخ العربي الإسلامي أو التاريخ العراقي ، لم يكن نابعا من رفض مسبق مبني على أسس عرقية من قبل الطرف العربي . (20)

ومع أن تاريخ العراق قد شهد صراعات يمكن أن توصف ، عموما ، على أنها صراعات عربية _ كردية ، لكن أي دراسة لظروفها والمؤثرات التي أحاطت بها ستؤدي إلى استنتاج مفاده هو أنها ليست صراعات مدنية بين العرب والكرد بقدر ماهي صراعات سياسية بين السلطة ومعارضيها . (21)

وفي الوقت الذي ظل فيه المجتمع العراقي بعيدا عن قيم التعصب والقتل والعنف والإرهاب ، لكن ومع ذلك كان يتلقى على الدوام موجات بدوية متتالية ، بفعل انبساطه وكثرة خيراته ، مما أفضى إلى وقوع هذا البلد وشعبه تحت تأثير القيم البدوية التي تقف في مقدمتها قيم التعصب والعنف التي تكرسها ممارسات السلطة السياسية منذ العصر الأموي مرورا بالعصر العباسي وكل القوى التي احتلت العراق من المغول والفرس والعثمانيين والبريطانيين وحتى تأسيس الدولة العراقية . (22)

فقد كرست سياسة النظام الملكي في العراق _ بفعل تأثير الإدارة البريطانية _ سياسة تقريب فئات وشرائح معينة على حساب أخرى بالرغم من المحاولات الإصلاحية لإزالة التمييز العرقي والطائفي التي قدمت من قبل الملك ((فيصل الأول)) ، والتي كانت محاولات ذات فاعلية محدودة لإزالة هذا التمييز .(23)

ومن ثم تكرر المشهد ذاته في عهد الجمهورية الأولى ، والثانية ، والثالثة ، ولكن لم تصل الأمور في تلك العهود الثلاثة إلى ماوصلت إليه في عهد الجمهورية الرابعة ، فقد تبنت السلطة السياسية سياسة طائفية مقيتة محتكرة السلطة لصالحها وليس لصالح الجميع ، مما تسبب في أن يكون هناك ضحايا للسلطة موزعين بشكل متساو بين مختلف مكونات المجتمع العراقي هذا من جانب ، ومن جانب آخر عمل النظام السابق على تحقيق الاندماج القسري بين مختلف مكونات المجتمع العراقي . (24)

وبالمقابل ولدت تلك السياسة لدى أبناء المجتمع العراقي نزعة الحقد والكراهية ، نتيجة الظروف الصعبة التي لحقت بهم من جراء الحروب والحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض عليهم ، الأمر الذي أدى إلى هدم القيم الأصيلة للمجتمع ، وحلول مفاهيم وسلوكيات غريبة عن المجتمع كالكذب والأنانية والمصالح الضيقة . (25)

أما بعد سقوط النظام ، فلم تسبب الفوضى والقتل والانفلات الأمني بفعل غياب القانون ، انهيارا لحالة التعايش بين أبناء المجتمع العراقي ، بل ظلوا متماسكين على مدى ثلاث سنوات ، تقريبا ، وبالتحديد حتى وقوع حادثة تفجير الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في شباط / 2006 ،والتي كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب الطائفية بين أبناء المجتمع العراقي . (26) اللذين عاشوا في تلك المرحلة حالة من الاقتتال الطائفي ، فعمليات القتل أضحت تجري على الهوية والاسم ، مع ضعف الأجهزة الأمنية التي كانت إمكانياتها في التسليح متدنية قياسا بما تمتلكه القوى الإرهابية والجماعات المسلحة ، فضلا عن ظاهرة المحاصصة الطائفية في العملية السياسية ، مما دفع بالكثير من العوائل العراقية للهجرة إلى مناطق أخرى داخل البلد أو خارجه . (27) وفي ضوء هذا مناطق العراق الأخرى إذ تم تشكيل مجالس الصحوات ، وقد تزامن ذلك مع شروع الحكومة بتطبيق خطة فرض القانون بعد أن تنامت قدرات أجهزتها الأمنية ، فضلا عن تزايد الاهتمام الدولي والمحلي (الرسمي + الشعبي) بعملية المصالحة الوطنية بين أبناء المجتمع العراقي . (28)

وفي النهاية نجحت تلك الجهود المجتمعة بعض الشئ في تخفيف نسبة الاقتتال والعنف وعودة بعض المهاجرين والمهجرين ، ومع ذلك لاتزال الأحقاد عالقة في نفوس اللذين تضرروا من تلك الأعمال الطائفية ، مع وجود أطراف وقوى داخلية وخارجية تعمل على تغذية هذا التوجه بشتى الوسائل المادية والإعلامية بغية خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي ، أي إعادة البلد إلى حالة من الفوضى والاقتتال.(29)

وامتدادا لذلك نستطيع القول ان التعايش كان قائما بين مكونات المجتمع العراقي منذ القدم مما يؤكد ذلك على التجانس وعدم التنافر ، ولكن الإشكالية في المجتمع العراقي تتعلق بالتعايش السياسي ، أي التعايش مابين النخبة السياسية والجماهيراكثر مما تتعلق بالتعايش فيما بين ابناءالمجتمع العراقي ، وهذا يتوقف على الأشخاص الذين يتولون إدارة شؤونه .

المحور الثالث : معوقات التعايش السلمي في العراق

إن العمل على إقامة تعايش سلمي حقيقي وإشاعته بين الفئات المتناحرة داخل المجتمع الواحد ، هو عمل شاق ويحتاج ،كما اثبت تاريخيا ، إلى وقت طويل وجهود متضافرة . وفي العراق لازال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته شبه غائب ، بالرغم من مرور مدة طويلة لسقوط النظام السابق ، فلازالت تركة الماضي تدلي بظلالها على حياة الشعب العراقي ، الذي عانى ولا يزال يعاني من هذه التركة ، فلم يجد هذا الشعب من يقوم بتشجيع التعايش ، وإعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسيا وماديا جراء تلك التناحرات بين فئاته ، مما تسبب في حالة من عدم الاستقرار المجتمعي لتقود إلى تلك الظاهرة المؤلمة التي عاشها ولايزال يعيشها المجتمع العراقي . لذا سنتناول فيما يلي ابرز المعوقات التي تحول دون نشرالتعايش السلمي في العراق ، وذلك ضمن النقاط التالية :

أولا : الطائفية والولاءات الفرعية

تعد الطائفية مشكلة بالغة الخطورة ، لأنها قسمت المجتمع العراقي وجزأته . فمن المعروف أن العراق من بين الدول التي تتميز مجتمعاتها بتنوع الجماعات فيها على الأسس الطائفية والقومية والدينية ، وهذا التنوع لم يكن دافعا قويا باتجاه تحقيق التقدم والتطور ، بل شكل تهديدا للوحدة الوطنية العراقية ، فاحدث شرخا في العلاقات القائمة ، سواء مابين السلطة والمجتمع ، أو بين أفراد المجتمع برمته ، مما اثر على مسار العملية السياسية في البلاد ، ونشوب نزاعات عنيفة بين أفراد المجتمع سواء على المستوى الطائفي أو القومي ، مما غيب المشاركة والتعاون ضمن مشروع التعايش الحقيقي ، وبقيت العلاقات القائمة بينهم هشة . (30)

إن انعدام التماثل مابين الدولة والمجتمع أدى إلى انعدام الاندماج بينهم ، والسبب يعود إلى التنشئة السياسية المخطوءة التي مارستها السلطة السياسية مابعد عام 2003 ، والتي بنيت على أسس طائفية ودينية وعرقية ، متناسية وحدة العراق الوطنية ، حيث وجدت الأطراف المكونة للعملية السياسية والديمقراطية في ترسيخها لتلك الانقسامات مصلحة لها ، وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ . (31) إذ تعتقد القوى السياسية العراقية أن سياسة المحاصصات تمثل استحقاقا وطنيا للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد النظام السابق ، وتعويضا لها عما أصابها من أضرار في

تلك الحقبة ، لذلك لامجال للتنازل عنها أو التفريط بجزء منها ، لذا تم رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية لاعلى أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية ، أي اعتماد نظرية دولة المكونات (شيعة _ سنة _ أكراد) ، مما اضعف الشعور بالمواطنة وغلبة الولاءات الفرعية كالعشيرة والطائفة على الولاء للوطن . (32)

وتكمن خطورة الطائفية وتهديدها للتعايش السلمي داخل المجتمع الواحد ، من أنها تعبئ طاقات الإنسان الروحية باتجاه واحد ، في حين تنظر إلى الاتجاه الآخر نقيضا ومهددا لها ، فتنشا عند ذلك نقائص عقلية وروحية بين الاتجاهين ، وفي حال انبعاث هذه النقائص فأنها ستولد عندئذ العنف والعنف المضاد ، فضلا عن أن الطائفية تتلبس بلباس النزعة التعصبية وتجعل الفرد يقدم ولاءه الكلي للقيم والتصورات الطائفية.(33)

هذه النزعة الطائفية المنتشرة في البنية الاجتماعية والسياسية واستمرارها ، قد أدخلت للمجتمع العراقي ثقافة جديدة ألا وهي ثقافة العنف والتكفير والتهجير ، مما جعلت العراق يعاني من أزمة وصراع طائفي مرير . (34)

ثانيا : عدم وجود بيئة سياسية ملائمة للتعايش السلمي

من المتعارف عليه ، بان اغلب المجتمعات التي مزقتها النزاعات والسائرة بعد ذلك في طريق ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية ، تسعى إلى إيجاد بيئة سياسية ملائمة تعمل على احتضان كافة الأفكار البناءة ، والمشاريع الممهدة لبناء الوطن وفق أسلوب ناجح، لمنع تكرار النزاع مجددا . (35)

وبخصوص الشأن العراقي ، فالبيئة السياسية تعتمد على التجاذبات والاصرارعلى الحصول على اكبر قدر من المزايا السياسية داخل الدولة على حساب الأطراف الأخرى المشاركة في العملية السياسية متناسين لماذا هم موجودون أصلا على الساحة السياسية العراقية ؟ ولماذا تم انتخابهم ؟ وماذا عليهم أن يفعلوا بعد عملية انتخابهم ؟ مما أثار إشكالية توازنات بين الكتل والأطراف في العملية السياسية ، أدت إلى انعدام التوافق والتعاون السياسي للخروج بمشروع وطنيليكون الركيزة الأساسية لبناء المجتمع العراقي ، مما ولد صراعات واختلافات غير مبررة عرضت الاستقرار السياسي والمجتمعي العراقي

لمخاطر كبيرة ، فكلما تأخرت الأطراف السياسية في توحيد صفوفها كلما أثرت سلبا على التعايش السلمي تحت سقف العراق . (36)

ثالثا : الآثار السلبية للماضي وتنامي روح الانتقام

أن لكل جماعة داخل المجتمع العراقي تاريخها المميز في تعايشها مع الجماعات الأخرى ، من خلال إدراكها لطبيعة ثقافتها وتاريخها تجاه الجماعات الأخرى ، وبشكل خاص ، أثناء النزاعات الحاصلة بينها ، فهناك شكاوى حقيقية من قبل جماعات ضد أخرى ، نتيجة لجرائم ارتكبت ضدها سواء في الماضي أم في الحاضر ، ومع ذلك ، فان كل جماعة تسعى إلى تبرئة ساحتها وتعظيم تاريخها ، وكثيرا ماتتصور منافسيها كأنهم أعداء لها . (37)

فالماضي ومايتركه من تداعيات والرجوع إليه بين الفينة والأخرى ، يشكل عقبة أمام التعايش السلمي ، فكافة الجماعات المشاركة في العمليات العدائية لها آلامها الناتجة عن ضراوة تلك العمليات ، وبالتالي تشكل تراثا يزرع في عقول الأجيال القادمة عبر ذكرها مرارا وتكرارا . (38)

أن العراق شهد أحداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة ابتداء من تشكيل الدولة العراقية عام 1921 حتى احتلال العراق عام 2003، واستمرار هذه الأحداث وتناميها بعد الاحتلال ، أيضا ، مما فرض حالة من التنافر بين تلك الجماعات ، من خلال دفع تلك الجماعات لعدم تقبل الرأي الآخر على أساس المواطنة والتعايش السلمي وقبول الآخر، وحل الخلافات بالعنف وليس بالحوار والتفاهم بغية زعزعة السلم الأهلي ، وتمزيق النسيج الاجتماعي العراقي ، وإشاعة بيئة من العنف والصراع والاحتراب بين أبناء الوطن ، مما هدد التعايش والسلم الأهليين ، فدفع خلالها العراقيون ثمنا باهظا في الأنفس والممتلكات ، وبالتالي أصبح النظر إلى الماضي الأليم جزءا لايتجزا من الحاضر والمستقبل ، وأصبح سلوك الجماعات وفقا لهوى هذا الماضي الأليم . (39)

رابعا : غياب المؤسسات السياسية الموجهة لعملية التعايش السلمي للمؤسسات السياسية دور في تعزيز التعايش السلمي ، من خلال المحور الوظيفي لكونها الجهة الموجهة للتعايش السلمي بين جميع المكونات ، وهذا التوجيه لايكون فعالا مالم تتوافر النية السليمة الواضحة من قبل تلك المؤسسات . (40)

ولإشاعة ثقافة التعايش السلمي لايكفي فقط التفويض لتلك المؤسسات بهذه المهمة ، مالم تتوافر النية الحقيقية والجهود الكبيرة التي لابد أن تبذل كخطوة أولية من قبل تلك المؤسسات ، مصحوبة بجهود مستديمة من قبل تلك المؤسسات لتقديم التوجيه المستمر والإرشاد والدعم المادي والمعنوي والخبرات الإنسانية المدربة بدعم من قبل المؤسسات السياسية في مجال بناء السلام في مرحلة مابعد الصراع للنهوض بتلك المهمة . (41)

وفي ظل غياب الجهة السياسية المشجعة للتعايش السلمي في العراق ، وخاصة الجهة التنفيذية المتمثلة بمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ، والجهة التشريعية المتمثلة بالبرلمان العراقي ، أصبح من الصعب الحديث عن خطوات أولية للتعايش السلمي ، حيث نرى عدم الوضوح وغياب التوجيه والتماسك والتوافق داخل تلك المؤسسات ، من ابرز العقبات التي تقف وراء بناء سياسة تعايش ملائمة تتناسب والوضع العراقي المزري ، فكل ماهنالك هو الوقوف على القضايا الكيدية والتسويات السياسية غير السليمة التي تؤثر على وحدة وتماسك العراقيين . (42)

خامسا : انعدام الثقة بين مكونات الشعب العراقي

أن الأساس الضروري للتقدم من مجتمع عانى او يعاني من الهيمنة والعنف الجماعي إلى مجتمع يسود فيه السلام الحقيقي ، هو غرس مبادئ الثقة المتبادلة في نفوس جميع الأطراف والتشجيع على التقارب في العلاقات وإعادة بناء الثقة عبر الحوار والتمتع بروح العفو والتسامح . (43)

بيد ان العراق من الدول التي عانت ولا تزال تعاني من انعدام الثقة بين مكوناته ، وأمر كهذا له مايبرره في السياقات السياسية التاريخية الخاطئة التي اتبعتها الأنظمة السياسية العراقية المختلفة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الى يومنا هذا ، فلم تتمكن من خلق هوية اجتماعية وطنية واحدة للشعب العراقي ولا حتى التخفيف من حدة التناقضات والاختلافات المتعددة بين مكوناته . (44)

فهذا الفشل أو عدم قدرة السلطة السياسية من إيجاد ثقافة مشتركة تستوعب الجميع ، قد أسهم في عدم انسجام أفراد المجتمع ، هذا بغض النظر عن افتقار السلطة السياسية

للشرعية أسهم هو الآخر في عدم وجود عوامل الثقة بين المجتمع والدولة ، مما زاد في ترسيخ مواطن الخلاف بينهم . (45)

وفي الوقت الذي نطمح فيه إلى تجاوز تلك العقبات التي تقف في طريق التعايش السلمي ، والمضي من اجل ترسيخه في المجتمع العراقي فلا يكفي أن يكون هناك تعايشا سلميا فقط ، بل ينبغي أن يكون هناك اندماج بين كافة مكونات المجتمع العراقي لإيجاد تفاعل وتماسك بينهم . (46)

وللوصول إلى تلك الغايات ، أي خلق أجواء من التسامح والتعايش والاندماج في بلدنا العراق ، هناك جملة من السبل التي يمكن من خلالها ترسيخ التعايش السلمي ، وسنتناولها في النقاط التالية :

1- إلغاء نظام المحاصصة الطائفية التي تثير النزاعات ، والسعي لبناء دولة وطنية ديمقراطية ، وهذا ماأكدته التجربة المعاصرة للعديد من الدول غير المتطورة والمتعددة الأديان والمذاهب والاثنيات ، حيث أدى البحث عن أشكال أخرى غير الدولة المدنية العلمانية إلى تفتيت الوحدة السياسية للدولة ، وخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتنامي ظاهرة العنف في المجتمع .

وضع ضوابط للأطر العامة لخطب أئمة الجوامع وعلماء الدين، لإشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع، وطبع الكتيبات والكراسات التي تحث على مناهج التعايش بما يضمن ابتعادها عن تكريس النزعات الطائفية والعرقية، التي قد تؤدي بالنتيجة إلى التخندق، ثم الاقتتال الطائفي، على أن يتم ذلك من خلال برنامج رقابي رسمي وشعبي، يترتب على أثره إجراءات قانونية صارمة بحق المخالفين أيا كان انتماؤهم.

3_ منح زعماء العشائر والقبائل وشيوخها دورا حقيقيا في عملية راب الصدع في المجتمع العراقي ، وإبعاد شبح الحرب الأهلية والطائفية عنه ، وذلك لكون المجتمع العراقي مجتمعا قبليا وعشائريا ، وهذه العشائر متصاهرة فيما بينها وان الاختلاف المذهبي ناشئ بسبب المكان .

4_ تعزيز مبدأ المواطنة وتفعيله من خلال الاتفاق فيما بين الكتل المشاركة في العملية السياسية ، وقيامها بدور المشجع على التقارب والتسامح والاختلاط ، لإعادة الثقة للمواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع ، والعمل الجاد من قبل الدولة لمحو آثار الماضي السلبية التي زرعتها الأنظمة الشمولية في عقل المواطن ونفسه من الشعور بالظلم والغبن والتعسف ، نتيجة عدم اعتماد تلك الأنظمة على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص عند المنح للوظائف والمناصب العامة في الحكومة ، مما زاد من الفجوة بين المواطن والوطن .

5_ العمل على تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل جماعة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها ، بأنها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الأخرى . أي تعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها .

6_ لابد من وجود جهة سياسية تسعى إلى توجيه عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي . ونرى أن تكون تلك الجهة هي البرلمان بالتعاون مع مجلسي الرئاسة والوزراء ، من اجل وضع خطط ملائمة ، والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام ، وفتح دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المطلوبة ، والسعي لخلق واقع مفعم بالاتصالات مع كافة مكونات المجتمع العراقي ، بالشكل الذي يضمن عدم خروج سياسة العمل هذه عن الخط المرسوم لها باتجاه تجذير التعايش السامي الحقيقي في العراق .

7_ ومن اجل بناء الوطن على الأسس الحضارية والديمقراطية ، فلابد من إلقاء الماضي الأليم وراء ظهورنا وعدم العودة إليه مجددا ، وبهذا فقط من الممكن أن يتقدم العراق ويترسخ فيه التعايش والمواطنة الحقيقية ، وبالتالي دفع تجربة التحول الديمقراطي للوصول إلى غايتها .

الخاتمة

أن المجتمع العراقي ظل على الدوام يعيش حالة من الانسجام والتفاعل بين كافة مكوناته ، حتى أضحى بمثابة نسيج متكامل . لكن هذا النسيج كان عرضة لمحاولات تمزيقه من مختلف القوى التي كانت تطمح في السيطرة على مقدرات هذا البلد . ولهذا

مازال التعايش السلمي يتسم بالهشاشة ومعرض للتهديد والانهيار في أية لحظة ، وذلك لعدم وجود تجربة سابقة في ممارسة الديمقراطية في العراق ترسخ دعائم المواطنة ، مما أدى إلى انهيار المجتمع وانشطاره على نفسه ، وفقا لانتماءاته الدينية والطائفية والعرقية والقبلية بدلا من الانتماء للوطن .

فالعراق يحتاج في الوقت الحاضر إلى مفردة التعايش السلمي وتطبيقها أكثر من أي وقت مضى ، فبلادنا فيها من الطوائف والاثنيات والعرقيات الشئ الكثير ، والعراق بني منذ الأزل على كل هذه الطوائف المهمة القادرة على بنائه من جديد بعد عصف الأنظمة الدكتاتورية المتعاقبة على حكم العراق .

ولتعزيز التعايش السلمي، وترسيخه، وضمان ديمومته بغية أن يكون تعايشا ايجابيا ونافعا لكل أبنائه، ينبغي التركيز على السبل الكفيلة لإنجاحه ،كما ذكرناها سابقا.

المصادر

(1) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، ج2 ، القاهرة ، دار الفكر للطباعة ، بلا ، ص ص 639 _ 640

(2) وليد المشرفاوي ، التعايش السلمي ثورة لتوحيد المجتمعات . ينظر شبكة الانترنيت على الموقع : www . annaba . org /nabanews/2011/01/096.htm

(3) المصدر السابق

(4) المصدر السابق

(5) د . خليل حسن الزركاني ، التعايش في الحضارة العربية الإسلامية ، ندوة علمية بعنوان ((سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،2012 ، ص ص 43 _ 45

(6) محمد عبد الجبار الشبوط ، خطوات في بناء الدولة الحديثة ، مجلة المواطنة والتعايش ، العدد (1) ، بغداد، مركز وطن للدراسات ، 2007 ، ص82

(7) د . غانم جواد ، السلم الأهلي في العراق ، مجلة المواطنة والتعايش ، العدد (1)، بغداد ، مركز وطن للدراسات ، 2007 ،ص49

(8) علي الطالقاني ، مؤتمرات الحوار والتعايش _ مفاهيم عامة . ينظر شبكة الانترنيت على الموقع: www .Annaba org . pp1_2

(9) حسن الصفار ، التعايش في الإسلام ، بيروت ، دار الفكر ، 2005 ، 35.

(10) المصدر السابق ، ص 36

(11) حسنين توفيق إبراهيم و د. عبد الجبار احمد عبد الله ، التحولات الديمقراطية في العراق ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (2) ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، 2005 ، ص59

(12) رشيد الخيون ، المجتمع العراقي : تراث التسامح والتكاره ، ط1 ، بغداد ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2008 ، ص ص 49 _ 59

(13) المصدر السابق ، ص 60

(14) حنا بطاطو ، العراق : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ط1، ترجمة : عفيف الرزاز ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، 1995 ، ص 295

(15) المصدر السابق ، ص ص 292 _ 296

(16) ألبير أبونا ، تاريخ الكنيسة الشرقية ، ج1 ، الموصل ، المطبعة العصرية ، 1973 ، ص ص 212 _ 213

(17) د . وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق ، ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 ، ص 365

(18) المصدر السابق ، ص 367

(19) المصدر السابق ، ص 368

(20) باقر ياسين ، تاريخ العنف الدموي في العراق ، بيروت ، دار الكنوز الأدبية ، 1999 ، ص 320

(21) المصدر السابق ، ص 322

(22) وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 118 _ 119

(23) المصدر السابق ، ص 121

(24) حسنين توفيق إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 60.

(25) عبد الحسين شعبان ، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي : الثقافة والدولة ، ط1، بيروت ، دار النهار للنشر ، 2005 ، ص 67.

(26) حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية _ الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص ص 339 _ 340.

(27) مجموعة باحثين ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، بيروت ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص ص 98 _ 99.

(28) المصدر السابق ، ص 99

(29) د . إبراهيم الحيدري ، مفهوم الهوية الوطنية ، 2008 ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع:
http: // ramee89 . jeeran . com / 8756 / archive / 2008 / 2 / 463128 . html

(30) مهدي جابر مهدي ، إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد2003 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (405)، السنة 35 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 148.

(31) المصدر السابق ، ص 149

(32) د. نديم الجابري، المصالحة الوطنية: العقد ومعالم الطريق، من كتاب (الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق)، أعداد وتحرير حسن عبد اللطيف البزاز، عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 53_ 54.

(33) د . أمل هندي الخزعلي ، التعايش السلمي في العراق : ضمانات النجاح واليات التفعيل ، أعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية ، جامعة السليمانية ، 2011 ،ص 196

(34) مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط 1، بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، 2008 ، ص 20

(35) د. موسى محمد آل طويرش، الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (28)، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية، 2009 ، ص 64.

(36) فهيل جبار جلبي ، معوقات التعايش السلمي في العراق ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع:
www.kurdportal net / ar / wf .

(37) حمد جاسم محمد ، الارهاب والطائفية واثرها على التعايش السلمي في العراق ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع : aletjah tv .org / index .php / pern

(38) زهير كاظم عبود ، خطوات تعزز المصالحة الوطنية والسلام الاهلي في العراق ، جريدة الاتحاد ، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع : www . alitthad . com / index php ?

(39) المصدر السابق

(40) فهيل جبار جلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 3

(41) كردستان سالم سعيد ، اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق ، السليمانية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2008 ، ص 72

(42) المصدر السابق ، ص73

(43) ياسين سعد محمد ، بنية الممجتمع العراقي : جدلية السلطة والتنوع (العهد الجمهوري الاول 1958 _ 1963 أنموذجا) ، بغداد ، مؤسسة مصر مرتضى ، 2011 ، ص 146

(44) كردستان سالم سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 74

(45) ياسين سعد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص184.

(46) المصدر السابق ، ص190.

Abstract

The Iraqi society stayed always living in a state of harmony just like an integrated textile . but this textile was exposed to be shredded from different forces which were aspiring to control the capabilities of this country . for this the peaceful coexistence is still not rigid and be able to threat and collapse at any moment because there's no previous experience in practicing the democracy in Iraq that consolidate the foundations of citizenship which led to the collapse and separation of community according to religious ethnic sectarian and tribal affiliations instead of belonging to the homeland .

Iraq now needs a peaceful coexistence more than ever . our country has a lot of sects ethnicities and races . Iraq built since time immemorial on all these important sects which have the ability to build this country again after the storming of the consecutive dictatorial regimes which ruled Iraq.

To promote and consolidate peaceful coexistence and ensure its sustainability to be positive and beneficial coexistence for the all we should focus on ways to ensure its success as we mentioned earlier.